

الرقابة على كفاءة وفعالية إجراءات توفير الأدوية والمستهلكات والأجهزة الطبية  
للفترة (2018-2020)

نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة وإمكانية حصول الجميع على الادوية والخدمات  
الصحية الأساسية  
الهدف رقم (3) من أهداف التنمية المستدامة - الصحة الجيدة والرفاه



## **مقدمه:**

قام الفريق الرقابي بفحص إجراءات وزارة الصحة في توفير الادوية والأجهزة والمستلزمات الطبية ومدى القدرة على تقديم ما تتطلبه الرعاية الصحية للمرضى وتم التحقق من صحة إجراءات الشراء والصرف على الأدوية والمستهلكات والأجهزة الطبية وبعد الحصول على ادلة الأثبات التي تم تحليلها من أجل كشف الوضع العام في مديرية المشتريات والتزويد ومديرية الهندسة الطبية، مستندا بذلك إلى المعايير والتشريعات المعمول بها في هذا المجال.

## **التفويض القانوني لديوان المحاسبة:**

يقوم ديوان المحاسبة بمهامه الرقابية استناداً لأحكام قانونه رقم (28) لسنة 1952 وتعديلاته الصادر بموجب احكام المادة (119) من الدستور الاردني ، ووفق هذا القانون فإن مسؤوليات ديوان المحاسبة تتضمن المراقبة الشاملة على جميع الإيرادات والنفقات والقرارات الإدارية وكل ما يؤثر على المال العام في القطاع الحكومي كما أن مهمه رقابة الأداء على الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية هي من المهمات المدرجة ضمن الخطة الإستراتيجية لديوان المحاسبة والتي ينبثق عنها الخطط الرقابية السنوية التي تغطي كافة القطاعات الاخرى.

وتم تنفيذ مهمة الرقابة والتقرير الرقابي وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهي المعيار رقم (300) والمعيار رقم (3000) والمعيار رقم (3100).

## مبررات اختيار الموضوع

### الأهمية: -

تتبع أهمية الرقابة كونها تتعرض لقطاع خدمي مهم له انعكاساته الكبيرة على حياة الانسان فالخدمات التي يقدمها تنعكس آثارها على التنمية بشكل عام وعلى التنمية الاجتماعية بشكل خاص. وفي ضوء التوجهات الملكية السامية المتضمنة:

” تحسين مستوى حياة المواطن يتطلب الاهتمام بالرعاية الصحية، وهي حق كل مواطن ومواطنة، فالإنسان السليم المطمئن على صحته وصحة أبنائه وأسرته الإنسان القادر على العمل والإنتاج.“

### الاستجابة والأثر:

يوضح هذا التقرير الأثر المتعلق بإعادة تنظيم وتحديد احتياجات وزارة الصحة والنهوض بواقع الخدمات الصحية المقدمة ووضع الحلول التي تعكس أهم الإجراءات المطلوبة والممارسات المثلى في هذا المجال.

### قابلية الموضوع للرقابة:

هذا الموضوع يمكن تطبيقه على وزارة الصحة وفق ما ينص عليه قانون الصحة العامة وقانون ديوان المحاسبة، وهو يتضمن توصيات متاحة تطبيقها من قبل وزارة الصحة.

## تصميم الرقابة

### المشكلة/الحالة

إن شراء الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية تستدعي الدقة في تقدير الاحتياجات واختيار الموردين والحرص على الالتزام بالإجراءات المنصوص عليها في نظام المشتريات الحكومية.

إضافة إلى أن المحافظة على الأجهزة الطبية وتحقيق الاستفادة القصوى منها يستدعي متابعة العمر التشغيلي والافتراضي لها لضمان عدم التأخر في تقديم الخدمة الطبية أو نقص جودة هذه الخدمة بسبب نقص الصيانة أو سوء صيانة هذه الأجهزة الأمر الذي يؤدي إلى تحميل الدولة أعباء مالية إضافية.

**هدف الرقابة:** التحقق من مدى فاعلية آليات وإجراءات وزارة الصحة في توفير الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية اللازمة للحصول على خدمات صحية ريادية وفق أهداف التنمية المستدامة.

**نطاق الرقابة:** الرقابة على الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل وزارة الصحة وتحديداً مديرية المشتريات والتزويد ومديرية الهندسة الطبية والمستشفيات الحكومية والمراكز الصحية للفترة (2018-2020).

### **المزايا المتوقعة (القيمة المضافة لموضوع الرقابة):**

يتوقع الفريق الرقابي بعد إنجازه لعملية الرقابة أعلاه أن تقوم الوزارة باتخاذ الاحتياطات لتقليل الثغرات وتقليل الأثر المالي الذي ينتج عن وجود اختلالات في إجراءات شراء الادوية والأجهزة الطبية وصيانتها، رفع مستوى الأداء في تطوير إجراءات وزارة الصحة لاعتماد الخطط والسياسات التي تتسجم مع أفضل الممارسات وأفضل المعايير العالمية وبما يحقق الهدف (13) الصحة الجيدة والرفاه من أهداف التنمية المستدامة.

كما يتوقع أن يتم تفعيل جهود التنسيق ما بين وزارة الصحة ودائرة المشتريات الحكومية لمتابعة إجراءات طرح وإحالة العطاءات من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية والجيدة والفعالة والمعقولة التكلفة).

### **منهجية الرقابة:**

حسب المعيار الدولي للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI/45/3000) سيتم اتباع المنهج المستند الى النظام بالإضافة الى المنهج المستند الى النتائج عند التخطيط لعملية الرقابة ليتم فحص التشغيل الملائم للآليات والإجراءات المطبقة عند تقديم الرعاية الصحية وفقاً للأنظمة والتعليمات المعمول بها، كما أنه تم مراجعته التقارير الرقابية السابقة والاطلاع على نتائج التدقيق التي تم التوصل اليها سابقاً وأخذها بعين الاعتبار.

وعليه فقد تم الاعتماد للحصول على أدلة الاثبات عند تنفيذ عملية الرقابة ووفقاً للمعايير التي تتضمن الأنظمة والقوانين المعمول بها ومدى تطابق الحالات التي تم التوصل لها مع المعايير، وبالرجوع إلى تقارير ديوان المحاسبة السابقة تم تناول بعض

النتائج الرقابية التي ما زالت قيد التصويب من قبل الجهات الخاضعة للرقابة، وفيما يلي طرق جمع البيانات وأدلة الإثبات:

1. التشريعات والأنظمة والقوانين الحكومية.
2. مراجعه تقارير ديوان المحاسبة السابقة وتقارير مديرية الرقابة الداخلية في وزارة الصحة.
3. المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية للمديريات والمستشفيات والمستودعات وفحص الوثائق والملفات والمستندات على أرض الواقع.
4. مراجعة الخطط الإستراتيجية والدراسات والمواقع الإلكترونية والمواقع الإخبارية الموثوقة.

### تقييم أهم المخاطر:

استنادا لمصفوفة تقييم المخاطر الرقابية من حيث الاحتمالية والتأثير الواردة في الخطة، فإن المخاطر التي تم تناولها من خلال تنفيذ مهمة الرقابة:

<ol style="list-style-type: none"> <li>1. عدم كفاية المخصصات المرصودة في الموازنة العامة يؤثر على عدالة شراء وتوزيع الأدوية والمستلزمات الطبية وبما يؤثر في تقديم خدمات الرعاية الصحية للمواطنين.</li> <li>2. عدم وجود إدارة مالية كفؤة قد يؤدي الى عدم الاستغلال الأمثل للموارد المالية وبالتالي التأثير على توفير الخدمة الصحية.</li> <li>3. عدم تفعيل دور الرقابة الداخلية في الوزارة لضمان حسن سير عملية شراء الأدوية والأجهزة والمستلزمات حسب الأنظمة والتعليمات المعمول بها.</li> <li>4. عدم حوسبة اعمال مديرية المشتريات والتزويد.</li> <li>5. عدم الدقة في دراسة الاحتياجات من الادوية والمستهلكات الطبية قد يؤدي الى هدر المال العام وتدني مستوى الخدمات العلاجية المقدمة للمرضى.</li> </ol>	المخاطر المالية والفنية
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. نقص الأجهزة الطبية والمعدات والأدوية والمستهلكات الطبية قد يؤدي إلى تدني مستوى خدمات الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين</li> <li>2. عدم تأهيل مباني المستشفيات والمراكز الصحية لتتناسب مع التجهيزات الطبية الحديثة.</li> <li>3. عدم تطابق أرصدة الأدوية والمستلزمات الطبية في صيدليات المستشفيات والمراكز الصحية.</li> </ol>	مخاطر البنية التحتية
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. عدم تحديث الهيكل التنظيمي وتفعيل الوصف الوظيفي قد يؤدي الى عدم وضع الموظف المناسب في المكان المناسب.</li> </ol>	مخاطر ادارية

## أهم النتائج:

### **أولاً: التخطيط لعملية الشراء وتحديد الاحتياجات واعداد المواصفات الفنية للأدوية والمستهلكات والأجهزة الطبية**

ومن خلال تدقيق عملية تخطيط المشتريات لوحظ ما يلي:

1. عدم وجود خطط واستراتيجيات طويلة الأمد أو متوسطة الأمد تتعلق بمشتريات الأدوية والمستلزمات الطبية تتضمن مؤشرات لقياس الأداء في مديرية المشتريات والتزويد.
2. عدم وجود إجراءات فاعلة لإدارة المخاطر محدثة ومعتمدة لدى مديرية المشتريات والتزويد استناداً لإستراتيجية إدارة المخاطر (2019-2022) الصادرة عن وزارة الصحة.
3. عدم الالتزام بتعليمات المشتريات الحكومية لسنة 2019، حيث يتم زيادة الكميات المطلوبة بشروط العطاء لغاية 50% بدلاً من 25% عند إعداد الشروط الخاصة لعطاءات المستهلكات الطبية.
4. عدم وجود خطة طويلة الأمد لدى مديرية الهندسة الطبية لاستبدال الأجهزة الطبية وفقاً للعمر التشغيلي لها وربطها بالموارد المالية المتوفرة بهدف توفير مخزون احتياطي.
5. عدم توفر برامج للتغذية الراجعة حول أداء الأجهزة الطبية في المواقع التشغيل لمراقبة وتقييم أداء الأجهزة واكتشاف الأعطال المصنعية أو الفنية التي تؤثر في استخدام الأجهزة قبل انتهاء عقد الكفالة.

### **ثانياً: تنفيذ عطاءات مشتريات الادوية والمستهلكات والأجهزة الطبية**

#### **عطاءات الادوية والمستهلكات الطبية**

1. عدم وجود آلية واضحة لدى مديرية المشتريات والتزويد لمتابعة طرح إحالة عطاءات الأدوية والمستلزمات الطبية والأجهزة أولاً بأول لضمان عدم نفاذها من المستودعات.
2. تأخر دائرة المشتريات الحكومية بإصدار تبليغ بالإحالة لشركات الأدوية بالإضافة إلى رفض بعض الشركات قبول التبليغ.
3. عدم شمول جميع الأدوية لتعهدات الاستبدال من قبل الشركات وفقاً للشروط الخاصة لها الأمر الذي يؤدي إلى إتلافها في حال ركودها أو انتهاء صلاحيتها.

#### **عطاءات الأجهزة الطبية**

1. عدم توفر برامج المتابعة للحصول على التغذية الراجعة حول أداء الأجهزة الطبية في مواقع التشغيل لمراقبة وتقييم أداء الأجهزة واكتشاف الأعطال المصنعية أو الفنية التي تؤثر على استخدام الأجهزة قبل انتهاء عقد الكفالة.

2. عدم التقيد بالموصفات الفنية للأجهزة حيث يتم تعديلها من قبل مديرية الهندسة الطبية بناء على طلب دائرة المشتريات الحكومية رغم تنسيب لجنة تقييم الأجهزة باستبعادها على سبيل المثال لا الحصر جهاز suction pump aspirator.

رابعاً: إدارة الموارد المالية وضبط وتوجيه الانفاق.

تتمثل الموارد المالية لوزارة الصحة في المخصصات المرصودة لها في الموازنة حيث تقوم الوزارة بتحويل مخصصات الادوية والمستهلكات الطبية إلى دائرة المشتريات الحكومية كعهدة لتقوم بالصرف على المشتريات وفقاً لنظام المشتريات الحكومية في حينه وقد تبين ما يلي.

1. عدم كفاية المخصصات المرصودة للأدوية والمستلزمات الطبية فقد شملت ما نسبته 12.6% من المخصصات الكلية للوزارة في الموازنة مما يؤثر على تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

2. انخفاض نسبة الإنفاق على الأدوية والمستهلكات الطبية للسنوات (2018-2020) على التوالي حيث بلغت 13.7% مقارنة بإجمالي نفقات الوزارة من الموازنة، بما يؤثر سلباً على تحقيق مؤشرات الهدف (3) من أهداف التنمية المستدامة وتوجيه الانفاق نحو الدواء ورفع متوسط التغطية للخدمات الصحية الشاملة.

### التطلعات المستقبلية

1. إيلاء العناية اللازمة في التخطيط لمشتريات الأدوية والمستهلكات الطبية واقتصادات الشراء لضمان استمرارية التوريد والتغطية الشاملة للأدوية والمستهلكات الطبية.

2. إيجاد خطط استراتيجية طويلة أو متوسطة الأمد تتضمن مؤشرات لقياس الأداء، و خطة لإدارة المخاطر في مديرية المشتريات والتوريد.

3. بذل العناية اللازمة عند إعداد المواصفات الخاصة بعطاءات الأجهزة الطبية والتركيز على شراء الأجهزة ذات الجودة العالية لتخفيض كلف عقود الصيانة المرتفعة، والأخذ بعين الاعتبار تقارير لجنة تقييم الأجهزة الطبية عند إحالة العطاءات.

4. استكمال الربط الإلكتروني للنظام المحوسب مع باقي الجهات الطبية المعنية بصرف الدواء وحوسبة كافة مراحل عمليات الإدخال والإخراج لمستودعات الأدوية والمستهلكات الطبية.
5. تفعيل دور مديرية الرقابة والتدقيق الداخلي في الوزارة لمتابعة الجرد والكشف على مستودعات الأدوية والمستهلكات والأجهزة الطبية لضمان صلاحيتها والحد من تراكمها.
6. وضع أسس تنظيمية واضحة بين الوزارة ودائرة المشتريات الحكومية وتكليف ضابط ارتباط لمتابعة إجراءات طرح وإحالة عطاءات الشراء الموحد للأدوية والمستهلكات الطبية في موعدها.
7. إعداد خطط طويلة الأمد لدى مديرية الهندسة الطبية لاستبدال الأجهزة وفقاً للعمر التشغيلي للجهاز بهدف توفير مخزون احتياطي.
8. إيجاد آلية للتواصل بين مديرية الهندسة الطبية والمستشفيات والمراكز الصحية للحصول على التغذية الراجعة حول أداء الأجهزة الطبية.